

الفائض الاقتصادي الصناعي في العراق ... تحديات وحلول

The Industrial economic surplus in Iraq ... Challenges and solutionst

ا. م. د. سهيلة عبد الزهرة/المشرف
Dr. Suhaila Abdel Zahra
Sohayla1973@yahoo.com

هبة احمد محمد/ الباحث
Heba Ahmed Mohamed
ahbt6170@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: فائض اقتصادي. قطاع صناعي

Keywords: economic surplus, industrial sector .

المستخلص:

أولى البحث الاهتمام المتزايد بموضوع الفائض الاقتصادي الصناعي بوصفه احد مكونات النمو الصناعي وآلياته وخاصة في البلدان النامية، وان سلوكية الفائض الصناعي سواء في البلدان المتقدمة او النامية سيعطي مؤشرا اقتصادياً مهماً عن اتجاه التنمية الاقتصادية فيها لذلك استهدف البحث دراسة قيمة الفائض الاقتصادي الصناعي في العراق لمعالجة العديد من التحديات منها الاعتماد على الإيرادات النفطية وتراجع أسعاره، وبهدف تنويع مصادر الدخل الوطني في العراق ، وللنهوض بالقطاع الصناعي وتحديد الآثار التي يمكن أن يحدثها الفائض الاقتصادي الصناعي في معدل النمو الاقتصادي للعراق وقد تم اختيار المدة 2004 – 2018، من خلال البحث تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن أوضاع الصناعة في العراق متواضعة الى حد كبير، وذلك لعدم الاهتمام بالقطاع الصناعي واهمال عنصر.التغير التكنولوجي، مما يخفض من الفائض الصناعي المحتسب كما أن الصناعة التقليدية تعمل على تخفيض تحصيل راس المال مما يترتب عليه تدني إيراداتها، مما يؤدي إلى تسرب الفائض الاقتصادي بعيدا عن مساعي النمو الصناعي.

Abstract

The research paid increasing attention to the issue of the industrial economic surplus as one of the components of industrial growth and its mechanisms, especially in developing countries, and that the behavior of the industrial surplus, whether in developed or developing countries, would give an important economic indicator about the direction of economic development in them, so the research aimed to study the value of the industrial economic surplus in Iraq to address many Among the challenges are dependence on oil revenues and the decline in its prices, with the aim of diversifying the sources of national income in Iraq, and for the advancement of the industrial sector, and to determine the effects that the industrial economic surplus can have on the economic growth rate of Iraq, which was chosen for the period 2004-2018. Through the research, a result was reached. The effect that the conditions of the industry in Iraq are modest to a large extent, due to the lack of interest in the industrial sector and the

neglect of the element of technological change, which reduces the calculated industrial surplus, and the traditional industry is working to reduce the collection of capital, which results in a decline in its revenues, which leads to the leakage of the economic surplus away. for industrial growth endeavors.

مقدمة

تعد اليات تعزيز مساهمة قطاع الصناعة من المواضيع المهمة فيما لو حظيت بالاهتمام الكافي من قبل متخذي القرارات الاقتصادية، وهذه الليات تسهم بالنتيجة في تعظيم الفائض الاقتصادي بشكل خاص وتحفيز التنمية الاقتصادية بشكل عام. ولهذا فان التركيز الاساس ينصب على ابراز اليات تعزيز القطاع الصناعي في تعظيم الفائض الاقتصادي والمساهمة في النهوض بالواقع الاقتصادي في العراق، كما يعد هذا الموضوع مدخلا ملائما في معرفة جوانب القوة والضعف التي تعترى هذا القطاع الاقتصادي، يحتل قطاع الصناعة موقعا متميزا في البناء الاقتصادي في مختلف دول العالم ، ويمكن أن نطلق عليها بأنه القطاع الاستثماري المثمر، وان القطاع الانتاجي يمكن ملاحظته عن طريق استخدام القيمة المضافة والتي غايتها هو الكشف عن مساهمة هذا القطاع في تعظيم الفائض الاقتصادي، ومعرفة مضامين العلاقات الاقتصادية المتداخلة بين القطاعات والانشطة الاقتصادية المختلفة، ولهذا فان استخدام هذه القيمة يرتبط مع تعويضات المشتغلين، وان الاستثمار والتصنيع هو المعيار الرئيسي- للتطور الاقتصادي، وذلك من خلال مساهمة القطاع الصناعي في تطور الهيكل، وان القطاع الصناعي في العراق يسهم في إيجاد حلول اقتصادية موضوعية للمشاكل التي يعاني منها البلد وإيجاد بدائل للاقتصاد الريعي الذي يعتمد على الإيرادات النفطية.

أهمية البحث: يواجه العراق الان تحديات كثيرة من ابرزها الاعتماد على إيرادات النفطية وتراجع أسعاره، وبهدف تنويع مصادر الدخل الوطني في العراق فان احدى تلك المصادر هو استغلال القطاع الصناعي لكون الفرص توليد الدخل بها واسعة جدا وغير مستخدمة استخدامنا بشكل كفوء، فضلا عن فرص في تعظيم الفائض الاقتصادي عن طريق تنشيط الطلب على السلع والخدمات التي يمكن ان تحقق نموا في القطاعات الاقتصادية الاخرى من خلال التشابك القطاعي بينهما، وهذا من شأنه فك الاختناقات وتوسيع اقطاب النمو ومساهمتها الحقيقية في تحفيز التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث: تعود مشكلة البحث الى انحياز الانتاج الوطني لصالح قطاع النفط وعدم الاهتمام بالقطاع الصناعي الذي ادى الى تضرر في المكاسب الاقتصادية على الصعيد الجزئي والكلي، ومن ثم ضياع كلفة الفرصة البديلة في زيادة الفائض الاقتصادي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها: ان استمرار الاختلال الهيكلي في القطاع الصناعي يقلل من فرص توليد الفائض الاقتصادي الكلي.

هدف البحث: يهدف البحث الى

- 1- حساب الفائض الاقتصادي في القطاع الصناعي في العراق.
- 2- بيان مدى قدرة القطاع الصناعي في تعظيم الفائض الاقتصادي في العراق.
- 3- ابراز اليات تعزيز مساهمة القطاع الصناعي الذي من شأنه ان يعظم الفائض الاقتصادي في العراق لكي تسهم بدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

المحور الاول.- مفهوم وأشكال الفائض الاقتصادي

اولاً.- مفهوم الفائض الاقتصادي. للفائض الاقتصادي تعريفات متعددة مختلفة باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها للفائض الاقتصادي، وفيما يأتي عدد من التعاريف: عرف الفائض الاقتصادي من قبل نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة (بانه الزيادة في القيمة المضافة على مجموع كلفة تعويض العاملين ومجموع استهلاك راس المال زائد صافي الضرائب الغير مباشرة) (مجيب حسن محمد، 1976، ص7) كما يعرف ايضا بانه (مقدار الموارد المادية في المجتمع التي تزيد عن حاجاته الاساسية، او بمعنى ادق الفرق ما بين مقدار الانتاج في المجتمع وبين استهلاكه الضروري) (بول باران، ص83. عرف بول باران الفائض الاقتصادي الفعلي بأنه (الفرق بين الانتاج الفعلي الجاري للمجتمع والاستهلاك الفعلي الجاري واطاف بانه يتطابق مع الادخار والتراكم الجاريين) (الاقتصاد السياسي والتنمية، الكاتب العربي للنشر، 1967) وعرفه الدكتور احمد مراد بانه (هو ذلك الجزء من الناتج القومي الصافي الذي لا يستهلكه المجتمع وانما يستخدمه في زيادة حجم وسائل الانتاج بغية زيادة حجم الناتج القومي في العملية الانتاجية القادمة) (محي الدين حسن عبد الله، بغداد، 2000، ص29) يعرف شارل بتلهاييم الفائض الاقتصادي (بانه ذلك الجزء المتبقي فعلا من الناتج القومي الذي يخصص للإضافة الى الطاقة الانتاجية القائمة في الاقتصاد القومي، والذي يتطابق بالتالي مع حجم الادخار الفعلي والتراكم الجاري، وعلية فان ارتفاع حجم الانفاق الاستهلاكي في المجتمع، وما يقابله بالضرورة من انخفاض في حجم الادخار لابد وان يؤدي الى انخفاض في حجم الفائض الاقتصادي فيه) (عبد الرسول سلمان، 1974، ص64). وتعرف موسوعات المصطلحات الاقتصادية الفائض الاقتصادي (بانه يمثل الانتاج الاجمالي على اساس قيمة المنتج مطروحا منه المدخلات الوسيطة على اساس تكلفة المشتري وتعويضات العاملين واندثار راس المال الثابت والضرائب غير مباشرة مطروحا منها الاعانة الانتاجية) (وفاء المهداوي، 1982، ص4). واخيرا عرف الفائض الاقتصادي على انه (اجمالي فائض المنفعة التي يتمتع بها كل من المستهلكين والمنتجين في المعاملة الاقتصادية في ظل الظروف المثالية حيث يتمتع كل من البائعين والمنتجين بأقصى- فائدة مالية ممكنة من السلع التي يتم بيعها وشراؤه) (<http://www.scirp.org/journal/tel>). نلاحظ من عرض المفاهيم السابقة للفائض الاقتصادي ان جميعها تنصب على فكرة واحدة وهي ان الفائض الاقتصادي بصورة عامة هو الفرق بين ما يمكن انتاجه وبين ما يعد استهلاكاً ضرورياً للمجتمع فيما لو استبعدنا الاستهلاك المفرط (الكمالي والبذخي). وعليه يمكن القول بما ان قيمة الإنتاج الكلي في المجتمع هي قيمة ما تنتجه وحداته الإنتاجية من سلع وخدمات، فلو استبعدنا من هذه القيمة الكلية قيمة مستلزمات هذا الإنتاج لتوصلنا إلى القيمة المضافة الإجمالية، ولو استبعدنا الأجر الإجمالية من القيمة المضافة الإجمالية لتوصلنا إلى الفائض الاقتصادي الاجمالي، وهو يتكون من البنود الآتية: فوائد مدينة، وإيجارات مدينة، وأرباح موزعة، وأرباح محتجزة، وضرائب، ورسوم مباشرة، وغير مباشرة، ومقابل اندثار الأصول.

من هذه التعاريف نستنتج بان المضمون الاقتصادي لمفهوم الفائض الاقتصادي بانه سياسة تنمية تهدف الى استخدام عوائد عوامل الانتاج لرفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات انتاجية جديدة بدلاً من الاعتماد على قطاع واحد بالتالي استمرار النمو بالأجل الطويل وبما يحقق اثاراً ايجابية على التنمية الاقتصادية.

ثانياً- الشروط الضرورية لتحقيق الفائض الاقتصادي، يقصد بها السياسات الضرورية اللازم توفرها في أي دولة لتمكينها من تحقيق فائض اقتصادي، وتتحصر في مدى تأثيرها لنجاح العملية التنموية الاقتصادية في الدول النامية، وسبب ذلك أن العناصر الإنتاجية الأخرى تقوم بدورها بالتوقف على معدل الفائض الاقتصادي، الزيادة في حجم الفائض وما تؤدي إليه من تمويل كبير من المشاريع الإنتاجية تعد للعناصر الأخرى أن تغير نفسها بما يتناسب مع حاجات التنمية. إن هذه السياسات تختلف من بلد إلى آخر، إلا أن هناك عدة سياسات عامة يمكن من خلالها أن تعتمد في كافة الدول النامية لتحقيق الفائض الاقتصادي، ويفترض أن تكون هذه السياسات موضوعية وممكنة التحقيق وفقاً لإمكانات البلدان المختلفة بالاستناد إلى الفهم السليم لواقعها الاقتصادي والاجتماعي، وليمكن اعتمادها سياسات توظيف لها إمكانية التحول إلى مؤشرات كمية (الاء محمد عبد الله المولى، 2004، ص47).

1- تحقيق معدلات مرتفعة من الناتج المحلي الاجمالي، هناك اختلاف في آراء الاقتصاديين حول السياسات التي قد تؤدي إلى هذا الشرط، فمنهم من دعا إلى اعتماد سياسة (النمو غير المتوازن Unbalanced Growth) للتركيز على القطاعات الإنتاجية معينة أو قطاع إنتاجي محدد، أو مجموعة معينة من الصناعات من خلال خلق عدم التوازن بين البنى الارتكازية الهياكل البنوية والاستثمار في النشاطات الإنتاجية بشكل مباشر، وهذا ما يدفع في المرحلة اللاحقة إلى ضرورة وضع السياسات والاجراءات لمعالجة الاختلالات المصطنعة ومن شروط ذلك التوسع في حجم الاستثمار وبالتالي زيادة في معدل نمو الناتج بشكل مضاعف (منى يوسف حسين، 2011، ص1، 193)، ويعتقد البعض الآخر أن سياسة النمو المتوازن Balanced Growth تتحقق من خلال توزيع الفوائد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بمقاييس مختلفة والتي تتشابه بين اصحاب المصلحة (خاصة بين الزراعة والصناعة وبين خدمات الانتاج الخاصة بهم)، بناء على هذه النظرية من خلال توجيه القوى الدافعة العريضة للمؤسسات الصناعية وعدم التركيز والاهتمام على قطاع معين أو محدد والعمل على تنوع مصادر الدخل (الفائض الاقتصادي) وتطوير القطاعات الإنتاجية المختلفة في الدول النامية، وناقش بعض الاقتصاديين اهمية الاختيار بين الصناعات الخفيفة والصناعات الثقيلة لتعجيل العملية التنموية الاقتصادية، ومع التأكيد على ان الصناعات المقامة المختارة كلما تكون مكتملة في مراحلها تدفع بالبلاد نحو تحقيق معدلات عالية من الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم فان البداية تكون بالصناعات التي يمكن من خلالها توفير المستلزمات المختلفة من السلع (اولية ووسيطه ومنتجة محليا) يعد ضروري لوضع البلد على طريق العملية التنموية الاقتصادية ومن ثم يمكن تطور هذه الصناعات مع اكتساب الخبرات المتراكمة حيث تتوقف فرص بناء قاعدة اقتصادية على مدى توافر الاستثمار وتخصيصه في تمويل مشروعات الانتاج الاقتصادي وفي ضوء حاجة الاقتصاد الى ادخار معظم الناتج المحلي الاجمالي السنوي، فلا بد من استثمارها في مشروعات انتاجية جيدة ذات المردود الانتاجي السليم (مصطفى يوسف كافي، 2017، ص92).

2-مراجعة السياسات الادارية والفنية المستخدمة:- لابد من مراجعة السياسات الانتاجية والادارية والفنية وكذلك الاساليب المستخدمة والتصاميم المختلفة وفقاً لهذه الاهداف بهدف ايجاد طرق لزيادة انتاجية جميع القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع الانتاج (بما في ذلك القطاع الزراعي) واعادة

التأسيس بين هذه القطاعات وتخصيص العمالة لضمان حصول الزيادة الانتاجية، وفي بعض الدول التي تكون فيها اعداد العاملين كبيرة في القطاع الزراعي ذات الانتاجية الحدية المنخفضة بتحويل هذا الجزء الى القطاع الصناعي لتوفير فرص عمل لهم بعد توفير العمالة اللازمة (ارثر، لويس، 2021، ص60). وتوفر متطلبات التدريب المهني بحيث يكونوا مؤهلين للانخراط في وظائف ومهن جديدة لم يسبق القيام بها من قبل وتتطلب مهارات محددة على الاقل يساعد هذا الشرط الدولة على اساس اعادة التوزيع على استخدام الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للبلد بأكثر الطرق فاعلية وبالتالي تعزيز تنميتها الى قطاعات عالية الانتاجية ومن ثم زيادة معدل الفائض الاقتصادي حسب الحاجة ونظرا لمدى تكيفها مع طبيعة المجتمع المعني وظروفه ومراحله المختلفة وتطوره الاقتصادي (محمد، علي القبلي، 2013، ص18)، حيث اوضح (روبرت مالتس) ان النمو الاقتصادي يتحقق من خلال تقليل الفجوة بين موارد الثروة المحدودة والرغبات الانسانية الغير محدودة ويتم ذلك عن طريق زيادة الثروة والعمل على تنويع مواردها وتحقيق اقصى استخدام ممكن لها مع تأكيده على دور العمل في زيادة الناتج (عاطف، جابر طه، 2013، ص9).

3- تدخل الدولة في كافة الجوانب الاقتصادية:- ويعد هذا الشرط من اهم الشروط حيث يكون دوره مكماً للتنمية الاقتصادي وتحقيق فائض اقتصادي، اذ ان التنمية الاقتصادية تستلزم تدخل الدولة في الاقتصاد، ويكون هذا التدخل بشكل فعال لتمكن الدولة من تحقيق هدفها في التنمية الاقتصادية بشكل اسرع وادق، وقد بينت تجارب الدول النامية والمتقدمة أهمية هذا التدخل مهما اختلفت سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وتوجهاتها الفكرية، كما أن التنمية تستلزم مثل هذا التدخل ليضمن الاستمرار في تحقيق أهداف المجتمعات النامية، وان الدولة تكون محفزة للنشاط الانتاجي ليس من خلال توليد الفائض الاقتصادي بين مختلف القطاعات بل في دورها الوسيط في عملية اعادة توزيع الفائض الاقتصادي حيث يشترط التراكم الرأسمالي استخدام الفائض الاقتصادي في العملية الانتاجية وليس مجرد اكتنازه عند فئات اجتماعية معينة وتظهر الحاجة في مثل هذه الظروف الحاجة الى الدولة كاداه لمركزة الفائض بهدف تحقيق نشاط انتاجي في القطاع الاكثر حسما فالنمو الاقتصادي لا يتحقق الا حينما يكون الفائض الاقتصادي قد اتجه الى فئات اجتماعية قادرة على استخدامه لتمويل الانتاج (محمد، بالسيد سعيد، 2009، ط1، ص103-104).

4- التأكيد على التقدم التقني:- للنشاط التكنولوجي المتقدم اهمية استراتيجية في عملية التنمية والنمو في الدول النامية لان عملية التقدم التكنولوجي وتراكم المعرفة تعمل كمحفز للنمو على المدى الطويل، وتبين الدراسات ان اجمالي عوامل الانتاج وحدوث النمو بصورة مستمرة أي تلك الارباح التي تنعكس على شكل زيادة في الناتج القومي الاجمالي، لا يمكن تفسير هذا على انه مصطلح يستخدم فقط لمدخلات راس المال والعمالة ولكنة يتطلب تفسيراً للإشارة للتغيير في الرصيد التراكمي لأنشطة البحث والتطوير (محمود عبد الفضيل، 2000، ص141)، ومن المعروف أن البلدان النامية تعتمد على الخارج بشكل كبير من اجل الحصول على التقنيات الحديثة ولتحقيق استفادة اكبر من هذه التقنية يجب العمل على تغيير طريقة الاعتماد على الخارج، ووضع الأسس الكفيلة بتطوير التقنية المحلية المستخدمة في عملية الإنتاج مهما تكن صغيرة، مع محاولة الاستفادة من التقنية المستوردة في إجراء هذا التغيير والتطوير بالشكل الذي يقلل بالنتيجة من استيرادها، وهنا يتوجب تدخل الدولة أيضا من خلال توجيهها لهذه العملية، ومن خلال تغيير المؤسسات التعليمية والبحثية بالشكل الذي يعمل على

تحفيز البحث والإبداع التقني، كما أن إعادة النظر بالتعليم، من جوانب عديدة، كلها تصبح ضرورة لابد منها، فالمناهج يجب أن تتلاءم مع دفع الأفراد إلى معرفة الزيادة العلمية بشكل كثيف وكبير (روبرت، صولو 2003، ص 85-86)، وتوفير الأشخاص القادرين على التعامل مع العاملين بما يحفزهم على الزيادة في إبداعهم وحصولهم الزيادة في الانتاج وإسهامهم في التطوير، يصبح من الأساسيات التي لا يستغنى عنها لتحقيق الفائض الاقتصادي، ووفقا لتجارب بعض الدراسات فان الفائض الذي يتم تحقيقه من تطبيق بعض البحوث الموجهة على الرغم من اختلافها من مدة لأخرى ومن منطقة إلى أخرى مرتفع جدا. وهذا الفائض يكون كبيرا وملاحظ بصورة خاصة في المناطق المتأخرة نسبيا (Dennis C. Canterbury, 2009,p4-3).

5- تحقيق العدالة الاجتماعية (إعادة توزيع الدخل والثروة):- من المعروف أن الفوارق الاقتصادية (في توزيع الثروات والدخول ومستويات الاستهلاك) والاجتماعية (في الخدمات وفرص العمل)، قد تسارعت وتآزمت ووصلت الى مستوى غير مسبوق في العقود القليلة الماضية، وفي أكثر المراجع الحديثة وعلى المستوى الدولي الحديث عن العدالة التي يفترق إليها العالم وعن تراجع الغير منصف في توزيع الدخل والثروة وكيفية تقسيم ثمار النمو وبالأخص ما يأخذه الفقراء، والوسائل المستخدمة للحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وعلى الفرص الإنمائية وعلى المستوى الدولي، ومن حيث طرق التوزيع (توزيع الدخل والاستثمار والخدمات). فان القطاع الزراعي والريفي يكون اقل حظا بين القطاعات الأخرى في البلدان النامية الدخول، كما أن هناك ملاحظات سوء توزيع الدخول بين من يملكون (الأراضي الزراعية) وممن لا يملكون (العمال الزراعيون). وهناك احتمال كبير لوجود علاقة موجبة بين سوء توزيع الدخل وضعف تحقيق فائض اقتصادي، وأشار البنك الدولي إلى أن المزرعة الصغيرة تفضل على عكس الكبيرة من حيث الفائض الاقتصادي المنتج في وحدة المساحة، إضافة الى وجود علاقة طردية بين التوزيع العادل للخدمات الضرورية بين القطاعين الريفي والحضري وتعزيز إنتاجية العمل وبالتالي حصول زيادة في الفائض الاقتصادي (Rolph ran der Horen, 2018,p23-24) تحقيق وتعزيز العدالة في القطاعات من الضروري عادة اجراء تعديلات هيكلية وسياسة اساسية للقطاع نفسه، ومن ثم تتطلب تعديلات في العلاقات بين القطاعات، ومن المتوقع أن يشكل التغييرات التكنولوجية في القطاعات عاملا محددًا رئيسيا لمعدل النمو من خلال القضاء على الفجوة الغير العادلة في توزيع هذه الخدمات لضمان انخفاض مستويات الائتمان بالتناسب مع قدرة اصحاب الحيازة الصغيرة حيث يمثل اصحاب الحيازة الصغيرة أكثر من نصف اجمالي عدد المنتجين في المتوسط ويمثلون ثلث الى ثلثي اجمالي المساحات ووضع حد للتفاوت المجحف في توزيع هذه الخدمات لضمان تخفيف معايير الائتمانية (عماد، عبد الطيف ط1، 2001، ص232-234)، ونظرية النمو المتوازن ترى أن العائق الأساسي الذي يعرقل العملية التنموية هو القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار بصفة خاصة، وما يترتب عليه من وجوب توفير الشروط الملائمة لاتخاذ تلك القرارات بكفاءة عالية تمكن من توجيه الدفعة القوية اتجاه عدد محدود من المشاريع الصناعية ذات الأثر المحرك لبقية قطاعات الاقتصاد والعمل على إقامة نظام توزيعي هادف عادل على توفير الحاجات الضرورية (راي بوش، 2015، ص149-150)

6- تطوير المؤسسات الاقتصادية:- تطوير المؤسسات الاقتصادية التي تساعد على تحقيق الفائض الاقتصادي ومن أهمها المؤسسات النقدية والمالية التي لها دورا فعالا في تشجيع الادخار المحلي وتوفير

متطلبات العملية الإنتاجية وبالتالي تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي للتنمية يمكن ان يولد التضخم او يزيد من معدل التضخم وهي طريقة للاقتراض من البنك المركزي ويجب الانتباه لمصادر التمويل المحلية وتقليل الاعتماد على المصادر التي يمكن أن تولد تضخماً أو تزيد من معدلات التضخم، وهي طريقة للاقتراض من البنك المركزي، وعلى الرغم من أن بعض الاقتصاديين يفضل اللجوء إلى هذه الطريقة ذات الدخل المرتفع التي تتمتع بإمكانية أكبر على الادخار وبالتالي فإنها ستزيد من حجم المدخرات المحلية ومعدل الفائض الاقتصادي، إلا أن عدم تمكن هذه البلدان من السيطرة على التضخم واستفحاله فيما بعد سيؤدي الى تقليل من قيمة هذه الفوائض بشكل كبير. إن التغير هنا يشمل أساليب الإدارة أولاً والأساليب الفنية، واستخدام الأدوات المختلفة لتحقيق الغرض من تشجيع المدخرات ومن ثم تطويرها إلى احسب الحاجة لتحويلها الى اغراض استثمارية التي يجب تغييرها وتطويرها أيضاً بما يتلاءم مع اهداف ومتطلبات تحقيق الفائض الاقتصادي (علاء، فرج الطاهر، 2011، ص75-76).

المحور الثاني.. واقع قطاع الصناعة في العراق بعد عام 2003

اولاً.. واقع قطاع الصناعة يعد قطاع الصناعات من القطاعات الرائدة في عملية التنمية الاقتصادية (يحيى غني النجار، رياض جواد كاظم، العدد:50، المجلد:2017، ص5)، والذي يلعب دوراً لا يستهان به في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ودوره لا ينحصر فقط في مخرجات هذا القطاع إنما في مدى استيعابه للقوى العاملة وقدرة هذا القطاع في تحقيق التقدم التكنولوجي، وان نمو وازدهار قطاع الصناعات يعتمد بشكل كبير على مدى الاستقرار الامني والاقتصادي للبلد إذ يلاحظ من الشكل تذبذب نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي، وفي الفترة بعد عام 2003 وعلى الرغم من تأهيل العديد من الشركات وانفتاح السوق المحلي على الاسواق العالمية وارتفاع كلف الانتاج وغيرها من المشاكل أدت إلى تقليص دور هذه الشركات في سوق العمل. وان القيمة المضافة منه يعطي دلالة واضحة على درجة التقدم الذي وصلت اليه الدولة حيث أن معظم الانظمة العالمية تستخدم مقاييس لتوضيح درجة التقدم في عملية التنمية ومن هذه المقاييس وحسب مؤشرات اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة لعام 2020 فقد بلغت نسبة القيمة المضافة في العراق من الصناعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وبحسب نصيب الفرد 2.20% هي نسبة ضعيفة ويعود سبب ذلك إلى تردي الظروف الأمنية والاقتصادية، وبلغت النسبة المئوية للمؤسسات الصناعية الصغيرة في العراق (30%) في عام 2020، وكانت نسبة العمالة في الصناعة حسب نوع الجنس كنسبة مئوية من مجموع العمالة للأفراد فقد بلغ عدد العاملين من الذكور (9%) وهي نسبة اقل من عدد العاملين من الاناث والتي بلغت نسبتها (10.6%) وبلغ متوسط حصة العاملين في الصناعة التحويلية من إجمالي مجموع العمالة (9.8%) (بان علي عبود وآخرون، 2020، ص40).

ثانياً.. مؤشرات تطور القطاع الصناعي في العراق

1- **تطور الناتج المحلي الاجمالي في القطاع الصناعي**، من المعروف ان للقطاع الصناعي دوراً واضحاً وتأثيراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق توفير المستلزمات الاساسية للأفراد ومدى استيعاب هذا القطاع للقوى العاملة وقدرته على تحقيق التقدم التكنولوجي، الا ان واقع حال القطاع الصناعي في العراق يتمثل بانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من خلال الجدول نلاحظ تذبذب نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ما بين الارتفاع والانخفاض حيث في عام 2005 بلغت

نسبة المساهمة (1.32%) قياساً بعام 2004 حيث كانت نسبة المساهمة (1.76%) بسبب تردي هذا القطاع وحيث انه يتضمن فقط الصناعات الانتاجية المتوسطة والصغيرة وأن المنشآت الكبيرة متوقفة عن العمل بسبب دمار بنيتها التحتية واهمالها مما انعكس ايضاً على ارتفاع نسب البطالة، في عام 2007 ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي ما قيمته (1.63%) بسبب ارتفاع انتاجية الاسمنت في هذا العام مما انعكس بشكل واضح على ناتج هذا القطاع، وتأرجحت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي ما بين الارتفاع والانخفاض وصولاً لعام 2014 حيث يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي بسبب الانخفاض في انتاج الاسمدة بأنواعها نتيجة الازمة المزدوجة التي شهدتها البلاد وعدم قدرة الافراد الساكنين في المحافظات التي كانت تحت سيطرة الجماعات الارهابية بالعمل وعدم مقدرتهم في الحصول على ما يكفيهم من الناتج، وفي عام 2019 شهد ارتفاع في نسبة مساهمة ناتج قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي الى (2.12%) (جمهورية العراق، دائرة الحسابات القومية) ونعل ذلك بارتفاع كمية الانتاج من الاسمنت المقاوم واسهمت معامل اسمنت نينوى بضخ كميات كبيرة من الاسمنت الى السوق بعد اعادة اعمارها وكذلك الارتفاع في انتاج سماد اليوريا بسبب العقد المبرم بين الشركة العامة للتجهيزات الزراعية والشركة العامة للأسمدة الجنوبية والتمتضمن شراء كامل المنتج المحلي من مادة سماد اليوريا وكذلك تطبيق قانون التعريف الكمركية الذي حث القطاعات الاقتصادية ومؤسسات الدولة على دعم المنتج المحلي.

الجدول (1) مساهمة قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي (2004- 2019) (مليون دينار)

السنة	ناتج قطاع الصناعة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	نسبة المساهمة
2004	937681.6	53235358	1.76
2005	971031.3	73533598	1.32
2006	1473218.3	95587954	1.54
2007	1817913.8	111455813	1.63
2008	2644173	157026061	1.68
2009	3411231.9	130643200	2.61
2010	3678714.6	162064565	2.26
2011	6132760.8	217327107	2.82
2012	6919449.2	254225490	2.72
2013	6286042.4	273587529	2.29
2014	4999233.9	266332655	1.87
2015	4234716.9	194680971	2.17
2016	4436442.7	196924141	2.25
2017	4819896.4	221665709	2.17
2018	5464371.6	268918874	2.03
2019	5902961.4	277884869	2.12

المصدر: - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية.

الشكل (1) يوضح تذبذب مساهمة ناتج قطاع الصناعة خلال الفترة (2019- 2004)



المصدر: من اعداد الباحثين استناداً لبيانات الجدول (1).

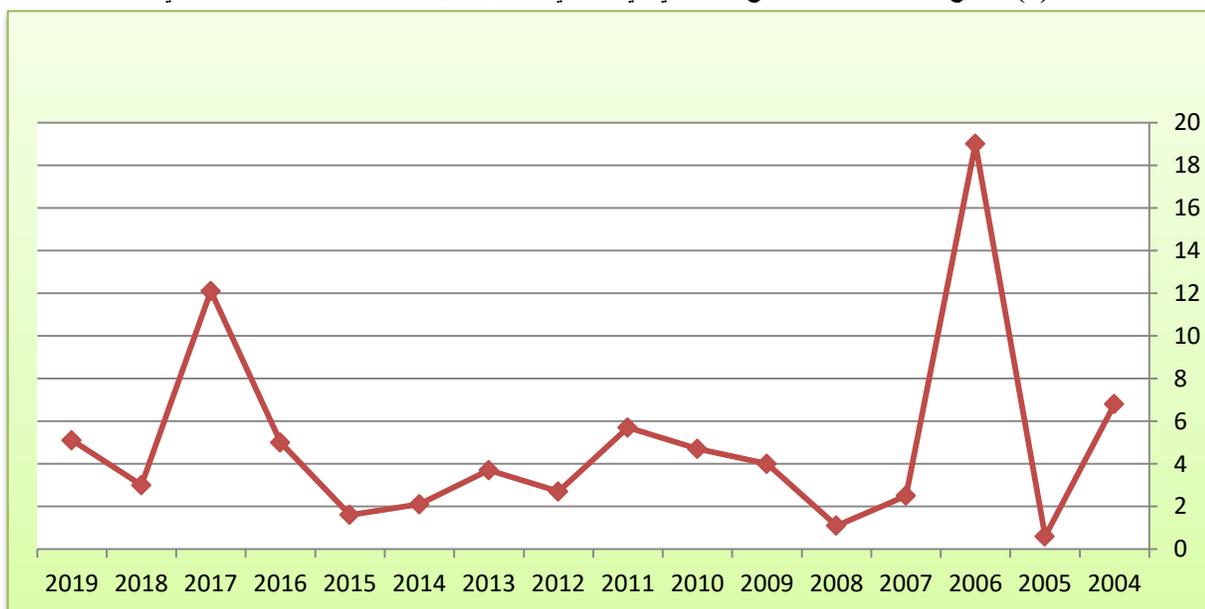
2- تطور تكوين راس المال الثابت في القطاع الصناعي، نلاحظ من خلال الجدول (2) ان نسبة تكوين راس المال الثابت قد وصلت الى (1,248,248,192) عام 2010 مقابل (197086385) عام 2004 ويعود الى ارتفاع اجمالي تكوين راس المال الثابت الذي يعبر عن حجم الاستثمار السنوي لعام 2009 الا انه انخفض مره اخرى عام 2015 وصل الى (851,661,642) وذلك بسبب الاثار السلبية للازمة الاقتصادية العالمية التي انعكست على حجم الايرادات المتاحة للموازنة العامة للدولة الجارية والاستثمارية (زكي متي عقراوي، 2015 ، ص218)، الا انه عاد وارتفع مره اخرى عام 2019 حيث وصل الى (3,142,827,473) الا ان اهمية النسبية مازالت متدنية حيث كانت 5.1%، وبمعدل نمو قدره (3,14%) للفترة (2004 – 2019) (وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة). وبلغت نسبة اجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق كمتوسط (6,07%) للفترة (2004 - 2019) كما يتضح من الجدول ذاته أن معدلات النمو السنوية لأجمالي تكوين راس المال الثابت في القطاع الصناعي اقل من معدلات النمو الاجمالي للتكوين راس المال الثابت في العراق ، مما يدل على عدم الاهتمام بهذا القطاع.

جدول (2) مقدار مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة (2004 – 2019) (مليون دينار)

السنوات	اجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الصناعي	اجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق	نسبة مساهمة القطاع الصناعي
2004	197086385	2,857,807,021	6.8
2005	66003059.8	10,182,362,211	0.6
2006	3218392035	16,911,154,677	19.0
2007	189467580	7,530,404,439	2.5
2008	269942050	23,240,539,149	1.1
2009	540336894	13,471,242,283	4.0
2010	1,248,248,192	26,252,776,813	4.7
2011	1,610,606,326	28,234,992,625	5.7
2012	1,031,257,852	38,139,871,015	2.7
2013	2,076,244,559	55,036,676,169	3.7
2014	1,185,927,201	55,837,402,859	2.1
2015	851,661,642	50,650,572,753	1.6
2016	1,459,540,958	28,703,209,160	5.0
2017	3,915,837,135	32,330,275,722	12.1
2018	1,150,424,232	38,107,186,603	3.0
2019	3,142,827,473	60,715,399,287	5.1
	3,14		معدل النمو لأجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الصناعي
	6,07		معدل النمو لأجمالي تكوين رأس المال الثابت في

المصدر- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة.

الشكل (2) يوضح نسب مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي تكوين رأس المال الثابت للاقتصاد العراقي¹



المصدر: من اعداد الباحثين استناداً لبيانات الجدول (2)

ثالثاً- تقدير الفائض الاقتصادي في القطاع الصناعي. نلاحظ من خلال الجدول (3) ان قيمة الفائض الصناعي قد بلغت في عام 2004 حوالي (38468) مليون ديناراً، لابد من الاشارة الى الفائض في القطاع الصناعي كقيمة مطلقة لا يعطى مدلوله الاقتصادي الا اذا تم التعرف على الأهمية النسبية التي يشير لها هذا الفائض نسبة الي اجمالي الفائض الاقتصادي في الاقتصاد القومي الأجمالي (فائض العمليات في الاقتصاد العراقي)، ومن الملاحظ أن هذا الفائض يأخذ اتجاهها تصاعدياً طيلة مدة الدراسة باستثناء 2008 و2009 و2010 قد بلغت أهميته النسبية (-12.3%) (-11.8%) (-9.5%) على التوالي ويعود ذلك للزمة المزدوجة نتيجة انهيار اسعار النفط واحتلال التنظيمات الارهابية لبعض محافظات العراق مما ادى الى توقف العديد من المصانع عن اداء عملها وكذلك نتيجة تحويل اغلب المخصصات المالية لصالح قوات الدفاع والامن مما ادى الى انخفاض الاموال المخصصة للاستثمارات في ميزانية الدولة، ففي عام 2019 بلغت هذه القيمة (334345) مليون دينار وحيث كانت اهمية النسبية (10.0) (وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة). وبناء عليه فان القطاع الصناعي يعاني من انخفاض في حجم الفوائض المتولدة فيه.

جدول (3) القيمة المضافة وتعويضات المشتغلين والفائض الاقتصادي في القطاع الزراعي للمدة (2004-2019) بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنوات	القيمة المضافة	تعويضات العاملين	*الفائض في القطاع الصناعي	الفائض الاقتصادي الاجمالي	الاهمية النسبية % (3-4)
2004	93768	55300	38468	384675.3	10.0
2005	97103	63657	33446	334458.8	10.0
2006	147321	84142	63179	631795	9.9
2007	181791	109947	71844	718439.5	10.0
2008	26441	158007	-131566	1064096	-12.3
2009	34112	200797	-166685	1403320	-11.8
2010	36787	198291	-161504	1695799	-9.5
2011	613276	245566	367710	3677094	10.0
2012	691944	292887	399057	3990576	9.9
2013	628604	242383	386221	3862207	10.0
2014	499923	202854	297069	2970692	9.9
2015	42347	18773	23574	2357335	10.0
2016	443644	181562	262082	2620818	10.0
2017	481989	197796	284193	2841927	10.0
2018	546437	186048	360389	3603885	10.0
2019	590296	255951	334345	3343449	10.0

المصدر:- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة.

الشكل (3) يوضح نسب مساهمة الفائض الاقتصادي في القطاع الصناعي للاقتصاد العراقي



المصدر: من اعداد الباحثين استناداً لبيانات الجدول (3)

ومما تقدم يتضح تواضع مساهمة قطاع الصناعة في تشغيل واستيعاب الأيدي العاملة، لذلك لا بد من تبني سلسلة من الخطط والاهداف الخاصة بالابتكار، كتهيئة البيئة اللازمة للتحويل الرقمي وحفز أسواق العمل والتصنيع الشامل والمستدام للجميع، وان استخدام التكنولوجيا المبتكرة من قبل شخص لا يمنع شخص آخر من استخدام التكنولوجيا نفسها اي يمكن لشخص آخر الاستفادة من هذه المعرفة العلمية فهي تساعد على تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسات والأسواق والخدمات التي يقدمها للأفراد (Pranab Bardhan - Christopher Udry , , New York , United States , p. 60).

المحور الثالث، المعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي،

واجهت الصناعة التحويلية في العراق العديد من المعوقات والتحديات التي عرقلت ادائها لدورها التنموي، نتيجة لمجموعة اسباب خلقتها الظروف غير الطبيعية التي رافقت الصناعة العراقية التي كان لها اثار سلبية على قطاع الصناعة في الاقتصاد العراقي، يمكن تلخيصها بالاتي. (حيدر صالح محمد، معهد الادارة التقني، 2006، ص9):

- ١- غياب الرؤية الاستراتيجية وتخطيط السياسات الصناعية.
- ٢- التخلف والركود التكنولوجي لعدم قدرة المنشآت الصناعية من التعامل مع المتغيرات الفنية والتكنولوجية العالمية.
- ٣- انخفاض مستويات الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية في المشروعات الصناعية.
- ٤- ضعف هيكلية المنشآت الصناعية القائمة.
- ٥- محدودية الحصول على مداخلات انتاجية محلية من القطاعات الاخرى وخاصة الزراعية.
- ٦- الهدر في استخدام الايدي العاملة الفنية والكفاءات العلمية في مجال الصناعة.

المحور الرابع:- اليات تطوير القطاع الصناعي. ان حصة القطاع الصناعي ضعيفة جدا في الناتج المحلي مما يثبت حقيقة التدهور الكبير في هذا القطاع بدءاً من الحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي والى الان، فقد تعرض هذا القطاع الى الإهمال والتدمير وسياسات اقتصادية وصناعية غير رشيدة، لم تتمكن من استغلاله على نحو جيد، مما تسبب بعزوف رجال الاعمال من الاستثمار في هذا القطاع في ظل بيئة غير مستقرة امنيا وسياسيا وانعدام للثقة بين قنوات التمويل والقائمون على هذه الأنشطة الإنتاجية، فارتفعت اعداد البطالة على اثر شحت التشغيل وانخفاض مستوى المهارات وتهريب رؤوس الأموال الى الخارج، ان من اهم اليات تطوير القطاع الصناعي ومن ثم الفائض الاقتصادي ما يأتي:

1- اعتماد استراتيجية صناعية قومية تعتمد التنسيق العالي بين صناع القرار ورجال الاعمال، وتبني اليات الاستثمار الناجحة وعقود شراكة رصينة بين رجال الاعمال العراقيين والأجانب بما يؤمن الحاجة الفعلية للاستثمارات الصناعية، والتي من شأنها ان تؤمن حاجة السوق المحلي من المنتجات السلعية والخدمية.

2- تقديم أقصى دعم لإكمال المدينتين الصناعيتين في البصرة/ خور الزبير، والناصرية، وتفعيل وإعادة تشكيل اللجنة العليا للمدن الصناعية والمباشرة في الخطوات الإجرائية الخاصة بالمدن الصناعية لأهميتها للبنية التحتية للصناعة، واتخاذ خطوات تنفيذ المدن الصناعية في النجف والأنبار ونيوى، بما في ذلك البحث والتفاوض مع المستثمرين والمطورين لإيجاد آلية للتنفيذ والتمويل.

3- دعم إنشاء وتشغيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي الخاص في جميع المحافظات مع مراعاة الميزة النسبية والتنافسية، ومعالجة التحديات التي تواجه نجاحهم والمباشرة الفعلية بتقديم القروض الصناعية غير محدودة المبالغ، وبفوائد قليلة ومديات تسديد طويلة مع تسهيل شروط وآليات وضمانات الإقراض، ومراعاة أولوية الإنتاج المخطط يترادف بالمتابعة والرصد الدقيق والشفاف لتحقيقات التنفيذ الفعلي للمشروع.

4- رفع مستوى وحجم التعاون بين الصناعة والجامعات والمؤسسات البحثية ومنظمات القطاع الخاص لتحقيق نقلة نوعية في مجالات البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا وتحسين الإنتاجية، والدعم الفعلي لرواد الأعمال لتحويل أفكارهم الى مشاريع إنتاجية.

5- تخصيص مبالغ لتأهيل الشركات العامة عند الضرورة وتأكيد جدواها وضمانات استعادة ما يتم صرفه على التأهيل في برامج التشغيل والتسويق. كما من المنطقي دراسة احتياجات وآلية عمليات تأهيل أضرار القطاعين المختلط والخاص وجدوى ذلك.

6- بإنشاء المجمعات الصناعية المخدمية خارج حدود البلدية في جميع المحافظات تخصص فيها الأراضي لإنشاء المشاريع الصناعية الصغيرة والحرفية مع دعم خاص لنجاحهم إضافة الى تقديم دعم خاص للمناطق الصناعية الصغيرة القائمة.

7- الاستثمار براس المال البشري من خلال تطوير المنهاج الدراسية وفتح المناهج التعليمية مع مثيلاتها في المدارس والجامعات الأجنبية الرصينة، من اجل بناء أجيال مثقفة وواعية بأهمية إدارة الموارد الاقتصادية للحفاظ على المستقبل.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً- الاستنتاجات

- 1- يمتلك العراق مقومات صناعية خلاقة تمكنه من تكوين اقتصاد مواز لاقتصاد النفط، وبوسائل أقل كلفة وأكثر تأثيراً في تعزيز المالية العامة للدولة، ولكن ما يزال إدراك ذلك نظرياً لا عملياً في دوائر الدولة الرسمية.
- 2- أظهرت نتائج البحث تراجعاً واضحاً في نسب مشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي، على الرغم من أنه يعد أهم القطاعات الإنتاجية لكونه قاعدة اقتصادية مهمة تحظى بميزات فريدة، يمكن الاعتماد عليها في توفير الغذاء والمواد الأولية للصناعة وجلب مردودات مالية ضخمة للدولة.
- 3- أظهرت نتائج البحث تدني نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين راس المال الثابت والفائض الاقتصادي في العراق حيث بلغت الأهمية النسبية في عام 2019 حوالي 5.1%.
- 4- غياب الخطط الاستراتيجية المتكاملة لدى الدولة ذات المدى المتوسط والبعيد، كي تشارك بفاعلية في تحسين القطاع الصناعي.

ثانياً- التوصيات

- 1- تنويع مصادر الدخل القومي عن طريق وضع خطط مستقبلية مدروسة لتنشيط القطاع الصناعي .
- 2- إعادة النظر بالقوانين التي صدرت بعد عام 2003 والتي الحققت ضرراً كبيراً في القطاع الصناعي، وتشريع قوانين للحد من سياسة الاغراق وحماية المنتج الوطني.
- 3- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل والثروة عن ذلك الذي يتحقق بواسطة قوى السوق وذلك ان تشغيل نظام السوق مع عدم توافر المنافسة الكاملة يؤدي الى تركيز الثروة والدخل اللذان يمثلان منبع الفائض في ايدي قليلة فئة قليلة من افراد المجتمع
- 4- استغلال جميع الطاقات المتاحة داخل القطاعات الاستغلال الامثل ومحاولة توفير جميع المواد الأولية، ودعم إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي الخاص في جميع المحافظات مع مراعاة الميزة النسبية والتنافسية.
- 5- تقديم القروض الصناعية غير محدودة المبالغ، وبفوائد قليلة ومديات تسديد طويلة مع تسهيل شروط وآليات و ضمانات الإقراض.

المصادر / اولاً- المصادر العربية

- 1- روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة ليلي عبود، المنظمة العربية للترجمة، 2003.
- 2- ارثر لويس، تقديم ومراجعة فهمي عبد العزيز، مبادئ التخطيط الاقتصادي، وكالة الصحافة العربية للنشر، دار الكتب المصرية، 2021.
- 3- جاسم الفارس، فاعلية العقل الاقتصادي الاسلامي، ط 1، 2007.
- 4- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية.
- 5- حيدر صالح محمد، الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق، معهد الادارة التقني، 2006.
- 6- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة
- 7- وفاء المهداوي، دور المدخرات الوطنية في تمويل التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 1982.

- 8- بان علي عبود واخرون، دراسة مقارنة في مؤشرات اجندة 2030 في العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، 2020.
- 9- بول باران، الاقتصاد السياسي والتنمية، ترجمة احمد فواد بليغ، الكاتب العربي للنشر، 1967.
- 10- راي بوش، ترجمة الهام عبد اروس وليد سليم، الفقر والليبرالية الجديدة الاستمرارية واعادة الانتاج في جنوب العالم، المركز القومي للترجمة، 2015.
- 11- زكي متي عقراوي وريير فتاح محمد، اثر الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي في تكوين راس المال الثابت للاقتصاد العراقي، مجلة جامعة زاخو، المجلد:3 (B)، العدد:1، 2015.
- 12- عاطف، جابر طه، قضايا عالمية معاصرة في الموارد البشرية، الدار الاكاديمية للعلوم، 2013.
- 13- عبد الرسول سلمان، معالم الفكر الاقتصادي، ج1، ط20، 1974.
- 14- علاء، فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الرابطة للنشر والتوزيع، ط1، 2011.
- 15- عماد، عبد الطيف، الدولة والقطاع الخاص في العراق الادوار- الوظائف - السياسات، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2001.
- 16- مجيب حسن محمد، مصادر استخدامات الفائض الاقتصادي في القطاع الاشتراكي في العراق للمدة (1965-1976) رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1976.
- 17- محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، 2009، ط1.
- 18- محمد علي القبلي، سياسات برامج الاصلاحات الاقتصادية واثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، دار غيداء للنشر، 2013.
- 19- محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية "الدروس المستفادة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.
- 20- محي الدين حسن عبد الله، العولمة واشكال الثنائية(اقتصاد- الدوحة) مجلة الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، 2000.
- 21- مصطفى، يوسف كافي، التخطيط والتنمية من منظور اقتصادي - بيئي - اعلامي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2017.
- 22- منى يوسف حسين، الوصول الى الرفاهية علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة الوطنية، دار الخلود، بيروت، ط1، 2011.
- 23- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة
- 24- يحيى غني النجار، رياض جواد كاظم، واقع الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض به (رؤية مستقبلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد:50، المجلد:2017.

ثانياً.. المصادر الاجنبية

- 1- Dennis C. Canterbury, Capital Accumulation and Migration, Siestud in Critical Social Sciences, London, 2009, p4-3.
- 2- Pranab Bardhan - Christopher Udry , Development 9Microeconomics , First published 1999 , Oxford University Press Inc., New York , United States .
- 3- Rolph ran der Horen, Growth infaulty and poverty, 2018.
- 4- Thoretical Economics Letters, 2019, 9, 1920-1937 , <http://www.scirp.org/journal/tel>